

الحركة النسائية العراقية بين التقييم والتحدي

منذ تشكيل شبكة النساء العراقيات في نهاية 2003 ، استطاعت تدريجياً أن توسع دائرة العمل المشترك بين مختلف التنظيمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في سائر أرجاء الوطن. كما سعت إلى المبادرة بنشاطات متنوعة ومتابعة مع تطورات العملية السياسية من أجل تفعيل دور النساء والحركة النسائية العراقية في عملية بناء الديمقراطية وفي استتباب الأمن والاستقرار، وكذلك في تثبيت حقوق المرأة ومساواتها.

وقد تبنى الاجتماع السابق للهيئة العامة للشبكة في أيار في العام المنصرم، توصيات لا تزال تحتفظ بحيويتها تتعلق بموضوع النساء والبرلمان والدستور، وكيفية تطوير مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، من خلال التأكيد على التمثيل النسبي للنساء، ومشاركتهن النشيطة في ممارسة المسؤوليات وتطوير إمكانياتهن وخبراتهم، وتحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى وزارة فاعلة بصلاحيات وموارد كافية. والاهتمام بنشر الوعي بقضايا المرأة وحقوقها، في المدارس والمؤسسات الحكومية، وضرورة وضع آليات مراقبة لتطبيق الدستور والقوانين في الواقع، والتصدي للمفاهيم الخاطئة بحق المرأة، والسعي لتطوير مناهج التعليم وتنشيط دور وسائل الإعلام، باتجاه التأكيد على مبادئ المواطنة الحرة والديمقراطية والمساواة.

وطيلة العام الماضي انغمرت المنظمات النسائية وغيرها في عمل دؤوب جدي بهذا الاتجاه، من خلال إقامة سلسلة من الفعاليات والنشاطات التثقيفية والتعبوية، للنهوض بمستوى الوعي النسائي، ولاسيما الناشطات في الحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني، حول حقوق المرأة في الدستور وتأثيره في التشريعات والقوانين، وتطبيقاته في الواقع. وكذلك التثقيف بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالذات اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحث النساء على التوجه لصناديق الاقتراع في الاستفتاء على الدستور والانتخابات. وعقدت العشرات من الفعاليات، ورش عمل، فرق جواله في الأحياء الشعبية والمناطق الريفية في كافة المحافظات لنشر ثقافة دستورية شعبية بين مختلف الأوساط الاجتماعية من النساء والشباب والرجال، في الأحياء الشعبية وفي أماكن العمل في عدد من الوزارات، وفي المعاهد والمدارس والجامعات وفي الحسينيات. كما جرى تنظيم عدد من المؤتمرات الوطنية الواسعة في بغداد والبصرة وكربلاء وأربيل.

ورافق ذلك قيام الشبكة بالتنسيق مع مختلف المنظمات والإطارات والشخصيات النسائية في المطالبة بدستور مدني يحقق سيادة دولة القانون والعدالة والمساواة، ويلتزم بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وجرى صياغة مقترحات ملموسة بشأن مسودة الدستور، تستند إلى مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع أطراف الشعب العراقي، ركزت على ضرورة الاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة كأم وعاملة ومواطنة، ومنع كافة أشكال العنف والتمييز ضدها، ورفع نسبة تمثيل النساء في جميع مواقع صنع القرار في أجهزة الدولة ومؤسساتها، والتأكيد على التمسك بقانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959 .

ورغم تدهور الوضع الأمني، قامت الحركة النسائية العراقية بتنظيم ثلاثة اعتصامات في ساحة الفردوس وفي داخل أروقة الجمعية الوطنية، إضافة إلى اعتصامات مشابهة في عدد من المدن الأخرى، كان لها صداها في وسائل الإعلام، كما تمكنت من عقد سلسلة من اللقاءات والحوارات المكثفة مع عضوات الجمعية الوطنية، ومع العديد من الشخصيات السياسية البارزة، مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمانيين وقادة الأحزاب والكتل السياسية، والسفير الأمريكي وسفراء دول أخرى، وبعثة الأمم المتحدة في العراق.

وقد لوحظ اهتمام من قبل وسائل الإعلام المحلية والعالمية في تغطية الفعاليات النسائية، وكذلك جرى عقد مؤتمرات صحفية أحدهم بعيد نشر مسودة الدستور في نهاية آب، والثاني في نهاية كانون الأول 2005 بعد الانتخابات. إضافة إلى طبع عدد من الملصقات والإصدارات الأخرى، وتوزيع العديد من اللافتات في عموم شوارع بغداد الرئيسية.

كما لا بد من الإشارة، إلى التطور النوعي الذي حصل في مستوى كادر المنظمات النسائية من خلال مشاركة أعداد كبيرة في دورات وورش تدريبية داخل العراق وخارجه، الأمر الذي أكسبهن معرفة جديدة وخبرة غنية في تطوير برامجهن ومشاريعهن، وتمتين علاقاتهن مع مجتمعاتهن المحلية. وبهذا الصدد نذكر، التعاون الذي جرى في العام الماضي بين منظمات الشبكة التي تجاوزت 30 منظمة، مع مشروع تطوير القانون في العراق بمبادرة نقابة المحامين الأميركية، في مشاركتهن في ورش عمل ثم تنفيذهن المسح الميداني حول وضع المرأة في العراق، وصدور هذه الدراسة في كتاب باللغتين العربية والإنكليزية.

وينبغي أيضاً ذكر مشاركة المنظمات النسائية في عدد من المنتديات الدولية الهامة، مثل اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في تشرين الأول 2005، بمناسبة الذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن 1325، حول المرأة والسلام والأمن، والمساهمة في الاجتماع السنوي للجنة وضع المرأة في نيويورك في شباط/آذار 2006، الأمر الذي أتاح للشبكة ومنظماتها فرصة في عرض أوضاع المرأة العراقية أمام الرأي العام العالمي، والصعوبات والتحديات التي تواجه النساء ومنظماتهن، والحلول لمعالجة الوضع الأمني المتفجر والأزمة السياسية الراهنة. كما أتاحت لها هذه المنتديات كسب ثقة جهات دولية مؤثرة، مثل البنك الدولي، لوضع برامج تدريب جديدة واسعة لتمكين المنظمات النسائية من إدارة برامج المشاريع الصغيرة.

لكن ورغم النشاط الهائل، لم تتمكن الحركة النسائية من تحقيق طموحاتها في الدستور وفي انتخابات مجلس النواب، حيث انخفضت نسبة تمثيل النساء في البرلمان من 31 بالمائة إلى 25 بالمائة، بفقدان 16 مقعداً، واستثناء النساء من عملية الصياغة الأخيرة للدستور، وفي المفاوضات التي جرت بين الكتل والقوى السياسية، بعد الانتخابات ولحد الآن.

ومع ذلك علينا تكثيف الجهود في فترة التعديل على الدستور، للتأثير على أعضاء مجلس النواب والكتل السياسية وقيادة الدولة في مساندة مطالبنا برفع المادة (41) من الدستور لغرض الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية، كونه منجزاً تشريعياً موحداً لجميع العراقيين، روعيت فيه قواعد الشريعة الإسلامية، واستقر العمل به مدة تقارب النصف قرن. ومن المهم أيضاً التأكيد على أهمية التمثيل النسبي للمرأة في مواقع صنع القرار في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها. ونحو هذا الهدف انطلقت مبادرة الشبكة مع عدد من الإطارات الأخرى مثل معهد المرأة القيادية وتحالف نساء الرافدين وشخصيات نسائية في تنظيم حملة التوعية الإعلامية للحركة النسائية العراقية تحت شعار: "مساواة، لا تمييز"، التي تعمل على تكثيف الصلة بوسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، والتوجه نحو مواقع العمل في الوزارات والدوائر الحكومية وفي الجامعات والمعاهد والمدارس للتوعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ولا سيما النساء والشباب. فالهجمة الشرسة على الحريات العامة والشخصية وممارسات الإكراه باسم الدين، التي نتعرض لها يومياً كنساء، في التدخل بخصوصياتنا وشكل ملابسنا وتحديد حركتنا، تستوجب منا مواجهتها بحملة فضح واسعة إعلامية وقانونية وقضائية وجزائية، من أجل مساندة حقوق المرأة في التشريع وفي التطبيق، وليس الاستكانة والخضوع لرغبة القوى الشريرة بتعميم الخوف والرعب بيننا، وتسييد بدع وتقاليد بالية تسحق آدمية المرأة وكرامتها.

إضافة إلى ذلك، من المهم جداً التواصل مع أخواتنا في مجلس النواب، ودعم جهودهن بتشكيل كتلة نسائية في مجلس النواب، تتبنى مطالب النساء والحركة النسائية في التشريع، وفي توفير بيئة آمنة وأوضاع صحية لمساهمة النساء في الحياة العامة، وفي العملية الديمقراطية. ويستلزم أيضاً كسب تأييد الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في المجلس لمنصرة قضاياها.

كما يتعين مواصلة الجهود لتنشيط التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، في مواجهة المحاولات الرامية للانتقاص من استقلاليتها والتحكم بأنشطتها وإدارتها من قبل الأجهزة الحكومية، كما حدث في تجميد أرصدة العديد من المنظمات، وفرض شروط تعسفية في التسجيل من قبل مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، وإصدار مسودة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية يعزز صيغة التدخل المباشر من قبل وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في وثائق وبرامج المنظمات، وبما يتنافى مع نص المادة 1/45 من الدستور.

وهنا لابد من التوقف أمام الانفلات في الوضع الأمني الذي شهدته البلاد، منذ بداية هذا العام، بازدياد حدة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة، ومحاولة تأجيج الطائفية وإشعال حرب اهلية قذرة، تتجلى من خلال الاحصائيات والقصص المرعبة في قتل المواطنين على الهوية وبالجملة، أو اختطافهم أو اعتقالهم وتعذيبهم بأساليب في غاية الوحشية، أو الاعتداء على ممتلكاتهم، وإجبار الآلاف من العوائل على النزوح من مناطق سكنها إلى مناطق أخرى آمنة، أو اضطرارها للهرب من هذا الواقع المأساوي بالسفر إلى الخارج. ناهيك عن الفوضى والتدهور المستمر في مستوى الخدمات الأساسية للشعب، من وقود وكهرباء وماء وصحة وتعليم وسكن، واستشراء الفساد الإداري والمالي في الدولة والمجتمع بشكل إجرامي، وتفشي البطالة، ولا سيما بين الشباب، وازدياد معدلات الفقر والتضخم. إن استمرار هذا الوضع يزيد من مشاعر الاحباط واليأس والرعب بين العراقيين، وتدني ثقتهم بالقوى السياسية، الأمر الذي يشكل خطراً جسيماً يهدد بنسف العملية السياسية برمتها، بل ويهدد كيان العراق حاضراً ومستقبلاً.

لاشك ان الحكومة والقوى السياسية العراقية والإدارة الأمريكية وحلفائها يتحملون مسؤولية غير قليلة في استمرار هذا الوضع المزري، بعدم وضع معالجات جديّة لجوهر الأزمة الحالية، ودورهم في تكريس المحاصصة الطائفية والمذهبية والفئوية في اقتسام مناصب السلطة، وتعزيز دور الميليشيات في أجهزة الدولة، وسوء التصرف بالأموال العامة وميزانية الحكومة، وفشلهم في النهوض بالواقع الخدماتي والاقتصادي.

أزاء هذا الواقع المرير والمخاطر الجسيمة، يتعين علينا كحركة نسائية التمسك بهويتنا الوطنية، ورفض تعريف أنفسنا بانتماءاتنا الدينية أو الطائفية أو العشائرية، مع التشديد في برامجنا على اعتماد الحوار كأسلوب للمصالحة الوطنية بين جميع مكونات المجتمع، الذي ينبغي أن يستند إلى مبادئ المواطنة، والوحدة ضمن التنوع، واللاعنف واحترام حقوق الانسان، ووحدة الاراضي والاستقلال الوطني للعراق، والحفاظ على مواردنا النفطية والطبيعية الأخرى من النهب والضياع.

ونؤكد في الوقت نفسه ان سيادة سلطة القانون والعدالة لن تتحقق، إلا بنزع سلاح الميليشيات وحلها، ودمج عناصرها بالعمل المدني، وليس دمجهم في الأجهزة الأمنية والمسلحة، وكذلك وضع البرامج لتأهيل أجهزة الأمن والدفاع الحكومية فكرياً بمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، والتزامهم بالحيادية في تطبيق القانون، ومسؤوليتهم في حماية افراد الشعب كافة بدون تمييز. ومن الأهمية أيضاً التشديد على سلطة القضاء وتدريب القضاة على المعايير الحقوقية الدولية، وممارستهم الصلاحيات التي كفلها لهم الدستور والقوانين، والسعي لتعزيز دور النساء في سلطة القضاء وأجهزة تطبيق القانون.

وفي الوقت نفسه، نطالب بعثة الأمم المتحدة في العراق بتحمل مسؤولية تقصي الحقائق بشكل مباشر في انتهاكات حقوق الانسان، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وإلزام جميع الأطراف المعنية بحماية حياة العراقيين، واحترام حقوقهم المدنية وممتلكاتهم، والعمل الجاد على حماية النساء والأطفال النازحين، وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم.

هنا لابد من التنويه بأن تدويل القضية العراقية من خلال القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن تؤكد بأن المجتمع الدولي معني باستتباب الأمن والاستقرار في العراق، ومعني بالمتابعة الدورية لتطورات الوضع السياسي والأمني، وبالتالي فإننا نناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالضغط على جميع الأطراف المعنية في العملية السياسية في العراق على تنفيذ التزاماتها وفق القانون الدولي، وبذل جهود سياسية واقتصادية أكبر لمساعدة شعبنا على اجتياز محنته، الأمر الذي سيمهد نحو تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في عموم المنطقة أيضاً.

=====